٢١٣/٤١ وفقاً للتوصية ٧١ ، على أن تؤخذ في الاعتبار الآراء التي أعرب عنها في اللجنة الخامسة ؛

١٩ ـ **تطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين تقريراً تحليلياً يقيّم فيه أثر تنفيذ القرار ٢١٣/٤١ على المنظمة وعلى أنشطتها ، ككل ، وعن الكيفية التي عزز بها هذا التنفيذ كفاءة أدائها الاداري والمالي .

الجلسة العامة ٨٤
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

٢١٤/٤٣ ـ مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ واستخدام وتشغيل صندوق الطوارىء

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٢١٣/٤١ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ والذي طلبت فيه ، في جملة أمور ، إلى الأمين العام أن يقدم في غير سنوات الميزانية مخططاً للميزانية البرنامجية لفترة السنتين التالية ، وأن يضمّن الميزانية البرنامجية صندوقاً للطوارىء ، وسلّمت بضرورة إيجاد حل شامل لمشكلة جميع النفقات الإضافية بما في ذلك تلك الناجمة عن التضخم وتقلب العملات ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢١١/٤٢ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ الذي قررت فيه أن تنظر في دورتها الثالثة والأربعين في مسألة إيجاد حل شامل لمشكلة جميع النفقات الإضافية بما فيها تلك الناجمة عن التضخم وتقلب العملات ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام[١٣] ، والأجزاء ذات الصلة من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق[٤] ، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية[١٤] ،

وإذ تأخذ في اعتبارها الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء أثناء النظر في هذا البند في دورتيها الثانية والأربعين والثالثة والأربعين ،

١ ـ **تؤكد** على أن الميزنة البرنامجية السليمة المتضمنة مستوى أعلى من إمكانية التنبؤ بالموارد المطلوبة لا يمكن أن تتحقق تماماً حتى يتم إنهاء الأزمة المالية الراهنة إنهاءً تاماً ، وذلك بأن تؤدي الدول الأعضاء أنصبتها المقررة بالكامل ودون إبطاء ؛

٢ ـ **تسلّم** بأن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة جزء من عملية تحسين كفاءة المنظمة وفعاليتها ؛

٣ ـ **تؤكد** أن المخطط ، باعتباره جزءًا من عملية الميزانية الجديدة المحددة في قرارها ٢١٣/٤١ ، يمر بفترة تطوير وأن منهجيته تتطلب المزيد من التحسين وأنه ينبغي تطبيق العملية برمتها بمرونة وفقاً للقرارين ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢ ؛

٤ ـ **تسلّم أيضاً** بأنه ينبغي للمخطط أن يوفر مستوى أعلى من إمكانية التنبؤ بالموارد المطلوبة لفترة السنتين التالية بينما يكفل كفاية هذه الموارد للوفاء بأهداف المنظمة وبرامجها وأنشطتها ، وفقاً للتكليف الصادر عن الهيئات التشريعية ذات الصلة في الأمم المتحدة مما يسهل الاتفاق على الميزانية البرنامجية على أوسع نطاق ممكن ؛

٥ ـ **تقرر** أنه ينبغي للأمين العام أن يعد ميزانيته البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ على أساس التقدير الأولي الإجمالي البالغ ١ ٧٦٧ ٠٦٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة بمعدلات ١٩٨٨ (تعادل ١ ٩٨٢ ٥٢٣ ٧٠٠ دولار بمعدلات ١٩٩٠ ـ ١٩٩١) على النحو المبين في الفقرة ١٦ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية[١٤] ؛

٦ ـ **تقرر أيضاً** أن ينشأ صندوق الطوارىء للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ بمستوى ٠٫٧٥ في المائة من التقدير الأولي بمعدلات ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ المشار إليها أعلاه ، أي ١٥ مليون دولار توزع حسب الاقتضاء وتستخدم وفقاً للأغراض والإجراءات الموضحة في مرفقي قراريها ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢ والأنظمة والقواعد ذات الصلة ؛

٧ ـ **تقرر كذلك** أن تبقي قيد النظر ، أثناء تنفيذ الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ ، وعلى ضوء تطور الحالة ، مدى ملاءمة وكفاية مستوى صندوق الطوارىء وكذلك طريقة تشغيله ؛

٨ ـ **تؤكد من جديد** ضرورة إيجاد حل شامل ومرض لمشكلة التحكم بما يترتب على التضخم وتقلب العملات من آثار على ميزانية الأمم المتحدة ؛

٩ ـ **تلاحظ مع التقدير** العمل الذي أنجزته اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية فيما يتعلق بهذه المسألة وملاحظاتها بشأن إنشاء احتياطي يغطي الاحتياطات الإضافية الناجمة عن تقلب العملات والتضخم في التكاليف غير المتعلقة بالموظفين ، والزيادات القانونية في التكاليف المتعلقة بالموظفين[١٥] ؛

(١٣) A/43/524 .
(١٤) A/43/929 .
(١٥) المرجع نفسه ، الفقرات ٢٧ ـ ٣١ .

١٠ ـ **توافق** على مفهوم إنشاء احتياطي على النحو الوارد في الفقرة ٩ أعلاه ، وتطلب إلى الأمين العام وضع مجموعة من الإجراءات لتشغيل الاحتياطي تقدم ، من خلال اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ، إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ، وتوافق على أن تتناول أيضا في ذلك الوقت مسألة إنشاء مثل هذا الاحتياطي لفترة السنتين ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ ؛

١١ ـ **تؤكد** أهمية الإشارة في مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة إلى أولويات تعكس اتجاهات عامة ذات طابع قطاعي عريض ، وتؤيد توصيات لجنة البرنامج والتنسيق في هذا الصدد[١٦] ، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ، من خلال لجنة البرنامج والتنسيق ، تقريراً عن جميع جوانب تحديد الأولويات في المخططات المقبلة ؛

١٢ ـ **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم ميزانيته البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ وفقاً لهذا القرار وللفقرة ١٠ من القرار ٢١٣/٤٣ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .

الجلسة العامة ٨٤
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

٢١٥/٤٣ ـ الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى مقاصد ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، ولاسيما المادة السابعة عشرة منه ،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ٢١٣/٤١ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، و ٢١١/٤٢ و ٢١٢/٤٢ المؤرخين في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الأزمة المالية الراهنة ، الناجمة عن عدم وفاء بعض الدول الأعضاء بالتزاماتها بمقتضى الميثاق ، مما يهدد قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها المالية ، ويهدد استقرارها وعملها ،

وإذ تلاحظ ما تبذله بعض الدول مجدداً من جهود لدفع اشتراكاتها المقررة كاملة أو لتخفيض مستوى اشتراكاتها غير المسددة ،

وإذ تؤكد من جديد الحاجة إلى أساس مالي للمنظمة يكون وطيداً ومأموناً ومستمراً ، طبقاً للميثاق ،

(١٦) **الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والأربعون ، الملحق رقم ١٦** (A/43/16) ، الجزء الثاني ، الفقرة ٣٤ .

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة[١٧] ،

وإذ تحيط علماً أيضاً بالآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء في اللجنة الخامسة بشأن الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة ،

١ ـ **تؤكد من جديد** التزامات جميع الدول الأعضاء ، بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ، بتمويل نفقات المنظمة كما تقسمها الجمعية العامة ، وتطلب إليها أن تدفع جميع اشتراكاتها المقررة ، كاملة وفي الوقت المطلوب ؛

٢ ـ **تحث** جميع الدول الأعضاء التي لم تف بالتزاماتها المالية بمقتضى الميثاق ، على أن تقوم بذلك ؛

٣ ـ **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل رصد الحالة المالية للأمم المتحدة وأن يبقي رئيس الجمعية العامة ورؤساء المجموعات الإقليمية على علم بها بما يسهّل نظر الدول الأعضاء في الموضوع إذا اقتضت الحالة ذلك ؛

٤ ـ **تطلب أيضاً** إلى الأمين العام أن يبلّغ جميع الدول الأعضاء بأحدث المعلومات عن حجم الأزمة المالية الراهنة التي تواجه المنظمة ، وأن يقدم تقريراً عنها في الوقت المناسب وعلى نحو شامل إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين .

الجلسة العامة ٨٤
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

٢١٦/٤٣ ـ التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ للأمم المتحدة ، بما في ذلك تلك المتعلقة بمركز التجارة الدولية وجامعة الأمم المتحدة[١٨] ، ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[١٩] ، ولمنظمة الأمم المتحدة للطفولة[٢٠] ، ولوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل

(١٧) A/43/932 .

(١٨) **الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والأربعون ، الملحق رقم ٥** (A/43/5) ، المجلد الأول ، الفرعان الأول والخامس ؛ والمجلد الثاني ، الفرعان الأول والخامس ؛ والمجلد الثالث ، الفرعان الأول والخامس .

(١٩) المرجع نفسه ، **الملحق رقم ٥ ألف** (A/43/5/Add.1) ، الفرعان الأول والخامس .

(٢٠) المرجع نفسه ، **الملحق رقم ٥ باء** (A/43/5/Add.2) ، الفرعان الأول والرابع .